

قالت مصادر مصرفية مسئولة رفيعة المستوى لـ "اليوم السابع" إن الميزانية الخاصة بالبنك المركزي المصري يتم مراجعتها من قبل اثنين من مراقبي الحسابات يعينهما سنوياً الجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك وفقاً لطبيعة نشاط البنوك المركزية ومعايير المراجعة المصرية، موضحة أن البنك المركزي يضع تحت تصرف مراقبي الحسابات جميع الدفاتر والأوراق التي يراها المرقبان ضرورية للقيام بالمراجعة، وأيضاً يراجع "جهاز المحاسبات" أداء الحسابات الختامية الخاصة بالبنك وكافة نواحي الإنفاق الخاصة بالأموال العامة التي في حوزة البنك المركزي نيابة عن أجهزة الدولة السيادية، ومنها رئاسة الجمهورية ووزارة المالية.

وأضافت المصادر، أن مجلس إدارة البنك المركزي المصري، يعتمد الموازنة التقديرية والقوائم المالية الخاصة بطبيعة عمله، والتقارير التي يعدها البنك عن مركزه المالي ونتائج أعماله، موضحة أن جميع تلك الصلاحيات خولها له القانون، نظراً لأنه يعد واضح ومنفذ للسياسات النقدية والائتمانية والمصرفية.

وأوضحت المصادر، أن الحسابات والأرصدة البنكية الخاصة برئاسة الجمهورية، كانت تتم بتفويض من صاحب حق التوقيع على حركات المعاملات المصرفية الخاصة بالحساب "سحباً وإيداعاً"، مريحة أن يكون صاحب حق التصرف في هذه الحسابات هو الرئيس السابق، حسنى مبارك، ولكن كان يتعامل عن طريق مفوضين من قبله لتولى تلك التعاملات.

وتابعت المصادر تصريحاتها لـ "اليوم السابع"، قائلة: "وفقاً لنص قانون البنوك، فإن البنك المركزي شخص اعتبارى عام يتبع رئيس الجمهورية، ويصدر بنظامه الأساسى قرار من الرئيس الجمهورية، ومن ضمن وظائف "المركزي" إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى، والتي كانت محل جدل مؤخراً بسبب تراجعها بنسبة 05%، خلال العام الماضى، مع تأثر الموارد الدولارى والعمللة الصعبة الخاصة بالبلاد نتيجة الأحداث واضطراب الأوضاع السياسية بالبلاد".

وأوضحت المصادر، أن جميع التبرعات والمنح والمساعدات التي تأتي لحساب الدولة المصرية أو الخاصة أو مؤسسات الدولة المختلفة، بالعملة الأجنبية خاصة "الدولار الأمريكى أو اليورو الأوروبى أو الجنيه الإسترلينى أو الين اليابانى"، وهى العملات الرئيسية الدولية الكبرى عالمياً، تتم إضافتها إلى رصيد احتياطات البلاد الدولية، لدعم استثمارات تلك الأرصدة خارجياً عن طريق إيداعها فى البنوك الأجنبية وأذون وسندات الخزنة الأمريكية ذات مستويات المخاطر المنخفضة.

وعن الأرصدة البالغ قيمتها نحو 9 مليارات دولار، والخاصة برئاسة الجمهورية، والتي كانت تحت تصرف الرئيس المخلوع، حسنى مبارك، قالت المصادر، أنها حصيلة نمو استثمارات لمنح ومساعدات من دول عربية جاءت لحساب الدولة المصرية، وذلك على مدار الـ 02 عاماً الماضية، وتقدر 4.6 مليار دولار، وتراكت تلك الأموال والأرصدة نتيجة الاستثمار فى أدوات مالية واستثمارية دولية منخفضة المخاطر، خاصة فى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والتي تتميز بتصنيف ائتمانى "عالى الدرجة"، "إيه إيه إيه"، وهى استثمارات عالية الأمان وقليلة المخاطر ضد تقلبات الأسعار العالمية.

وقالت المصادر، إن البنوك المركزية فى دول العالم تتبع مباشرة رئاسة الجمهورية أو أعلى سلطة سيادية فى الدولة، نظراً لطبيعة عملها التي تشمل التحكم فى مفردات السياسة النقدية والمصرفية والائتمانية، والتي تتطلب الاستقلالية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك القطاعات التي تعد عصب عمل الاقتصادات الحرة، مؤكدة، أن تبعية البنك المركزي المصري لرئيس الجمهورية وتحكم "رأس الدولة" فى قرارات تعيين وإقالة وتغيير محافظ البنك، كانت إحدى سمات النظام السابق للرئيس المخلوع، حسنى مبارك، والتي كانت تتسم بالانفراد باتخاذ القرارات، وامتلاكه خيوط وصلاحيات الدولة العليا.

وطالبت المصادر، الجهاز المركزي للمحاسبات، بالكشف عن حركة الحسابات المصرفية الخاصة برئاسة الجمهورية، وأوجه ومنافذ إنفاق تلك الأرصدة، فضلاً على حقيقة وحجم تلك الميزانية والتي تعد "لغزاً" محيراً حتى الآن، موضحة أن "المركزى للمحاسبات"، يعد الجهاز الرقابى الأول على تلك الحسابات، وليس البنك المركزى، والذي يتمثل دوره فقط كصاحب خزائن تجميع الأموال الخاصة بأجهزة ومؤسسات الدولة السيادية، ومنها رئاسة الجمهورية ووزارة المالية، ولا يملك حق التصرف فى تلك الحسابات والأرصدة، إلا عن طريق تجميدها فقط، بصدور قرار من النائب العام، أو جهاز الكسب غير المشروع التابع لوزارة العدل، أو صدور أحكام قضائية من المحاكم المصرية.

وأكدت المصادر، أن محافظ البنك المركزى يمثل البنك أمام القضاء وفى صلاته مع الغير، ويتولى تصريف جميع شئون البنك ويعاونه فى ذلك نائبه ووكلائه كل فى حدود اختصاصه، ويجوز للمحافظ أن يفوض بعضاً من اختصاصاته إلى نائبيه أو وكلائه أو أحدهم أو يكلفهم بمهام محددة بشرط إخطار مجلس إدارة البنك المركزى.

وعن مدى سرية الحسابات الخاصة بأجهزة ومؤسسات الدولة المودعة فى حسابات الخزنة العامة وغيرها فى البنك المركزى المصرى، قالت المصادر: "أن جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم ومنها "أرصدة وحسابات المؤسسات الحكومية"، فى البنوك والمعاملات المتعلقة بها سرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أو إعطاء أى بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر، إلا بإذن كتابى من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزينة أو من الوكيل المفوض فى ذلك، أو بناء على حكم قضائى و حكم "محكمين".

وأوضحت أن حسابات رئاسة الجمهورية تسرى فى شأنها تلك المتعلقة بحقوق التصرف على أرصدة تلك الحسابات "سحباً وإيداعاً"، وهو ما أثار حالة اللغط الدائرة فى أوساط المهتمين على مدار الأيام الماضية، بشأن السحب من تلك الأرصدة وأحقية بعض الأشخاص بإجراء حركة تعاملات على تلك الأموال.

وأكدت المصادر، صعوبة ودقة المرحلة الحالية التى يمر بها الاقتصاد المصرى، وأن حساسية البنك المركزى والجهاز المصرفى للتصريحات الخاصة بمسئولييه، وقانون سرية الحسابات البنكية، تمنع من الإدلاء ببعض البيانات والمعلومات الخاصة بالأرصدة، لافتة إلى أن الأجهزة الرقابية والقضائية المحلية، لديها كافة المعلومات الخاصة بتفاصيل أرصدة الرئيس السابق وأسرته وحركة التعاملات المصرفية على الحسابات المصرفية التى يمتلكونها، سحباً وإيداعاً وتحويلاً.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 14/01/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraag.com